

السياسة وترجمة القرآن

بين المراغي والظواهري وأنا نورك

د محمد احمد السنباطي

قد خلت من قبلنا أمم ، وعصور إسلامية .. وكان من بينها عصر « الصدر الأول » الذي شعت جنباته بأنوار الوحي الإلهي ، يقطر سلسلا من سلسل ، بنجوم « القرآن » وبالتشريع ، على الرسول الأعظم ﷺ .

وقد توالى من بعده القرون ، وانداحت في الآفاق آماذ العالم الإسلامي ، وترامت حدوده في أركان الأرض ، وتجاوبت مع دعوة التوحيد أفواف من ألوان البشر : بيضا وسودا ، وصفرا وحمرا ، وتغنّت بها السنة مختلفات ، وتألّفت عليها قلوب : ﴿ لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألّفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم .. ﴾

ولكنه على الرغم من ضخامة الأحداث الهادرة ، التي دوت بها أرجاء العالم الإسلامي ، والتفاعلات الفكرية التي تمت بين الفكر الإسلامي ومرامى تعاليمه ، وبين « الايدلوجيات » والمعتقدات الوافدة ، التي تسربت إلى ساحته ، تحاول - حيناً أن تتصارع معه ، وحيناً تقصد إلى التغلغل في نخاعه ، والامتزاج والاستقرار بين طياته ، كفكر دخيل ، ينبت في الساحة الإسلامية شوكا وعوسجا ؛ وحيناً آخر تتلاءم معه ، وتتحد أهدافها بأهدافه ، وتجند سعادتها في أن تسير في ركابه .

أقول : على الرغم من كل ذلك ، فإننا لم نكد نسجل نامة معترض في مواجهة أن يقوم رسل الإسلام ومبلغوه بأمانة الدعوة إليه ، وطرح نداء التوحيد على كل منحنى من مناحى المعصورة ، مهما اختلفت الوسائل المشروعة ، وتعددت أنماطها ، وبأية لغة من لغات البشر تم هذا البيان والتبليغ .

وإن نظرة واحدة واعية ، منا إلى أحداث « الصدر الأول » ترينا كيف كان الرسول ﷺ يخطط لمستقبل الدعوة ، وتأمين طريقها ، ليصل نورها ويتم إلى كل من حوله من الأمم : من رومان ، وفرس ، ومن دول أخرى ، كانت تنطق باللسنة مختلفات غير اللسان العربي .

فهو يقبل في « الحديدية » صلحا مؤقتا مع محاربي « مكة » ظنه البعض من صحابة دنية وخنوعا واستسلاما ، فكانوا يكظمون غيظ قلوبهم على ما يرون ويسمعون ! لكن زعيمهم كان يرمى ببصره الثاقب إلى مستقبل بعيد الآماد ، ويتطلع ببصيرته النافذة إلى مصير الدعوة الجديدة ، فيلمس نتائج هذا الصلح ، لكأن أمام عينيه خريطة حية ، تبرز فيها خطوط الامتداد لنور الإسلام في أرجاء الأرض ، ولا بد من تأمين طرقها حتى تصل ، ففي ظل الأمن الوارف ، والاستقرار المطمئن يتعرعر الحوار الهادئ وينضج ، بين المسلمين وبين غيرهم من أتباع العقائد الزائفة الأخرى .

وما إن وضع الركب رحاله ، حتى بدأ الرسول ﷺ العمل للمستقبل ، لم يدع فرصة ، ولم يضيع دقيقة ، بل هو يستغل فترة الصلح كلها ، لتحقيق أهداف الرسالة التي كلف بها ، ومد شعاع الدعوة إلى جميع آفاق الأرض .

وخلال شهر المحرم ، من سنة سبع من الهجرة ، انتقى الرسول ﷺ ستة من خيرة أصحابه وأهلهم للقيام بأمانة حمل كتبه ، وترجمتها باللغات المختلفة إلى الملوك والحكام . وعن هؤلاء المرسلين يقول « ابن سعد » في الطبقات :

« إن أولئك الرسل ، قد أصبحوا وكل رجل منهم يتكلم بلسان القوم الذين بعثه إليهم »^(١) .

ولعلنا نستخلص من تسجيل « الطبقات » لصفات الرسل ، الذين حملوا أمانة تبليغ كتب الرسول : أنهم قد درسوا لغات الأقوام الذين

(١) الطبقات الكبرى . ح ٢ ص ٢٢ . ط . لجنة الثقافة .

أرسلوا إليهم ، حتى صاروا مستعدين للقيام بأعباء رسالة التبليغ والترجمة وإدارة الحوار .

وسنعرض في السطور التالية صورة من الحوار ، الذي دار بين « حاطب بن أبي بلتعة » - حامل كتاب الرسول إلى المقوقس « جريح بن مينا » - عظيم القبط ، بالاسكندرية .

وكان نص كتاب الرسول ﷺ إليه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من محمد بن عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط
سلام على من اتبع الهدى .

أما بعد ، فإنى أدعوك بدعاية الإسلام . أسلم تسلم ، وأسلم يؤتلك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم أهل القبط : ﴿ يا أهل الكتاب ، تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون ﴾ .

* * *

ويذكر « ابن القيم » : أن « حاطبا » لما دخل على المقوقس سلمه الرسالة ، وقال له : « إنه كان قبلك رجل يزعم أنه الرب الأعلى ، فأخذه الله نكال الآخرة والأولى ، فاعتبر بغيرك ، ولا يعتبر بغيرك بك .

فقال له المقوقس : إن لنا ربا لن ندعه إلا لما هو خير منه .

فقال له حاطب : ندعوك إلى دين الإسلام ، الكافي به الله فقد ما سواه ، إن هذا النبي دعا الناس ، فكان أشدهم عليه قريش ، وأعداهم له اليهود ، وأقربهم منه النصارى . ولعمري ! ما بشارة موسى بعيسى إلا كبشارة عيسى

بمحمد ، وما دعاؤنا إليك إلى القرآن إلا كدعائك أهل التوراة إلى الانجيل .
وكل نبي أدرك قوما فهم أمته ، فالحق عليهم أن يطيعوه ، وأنت ممن أدركه هذا
النبي ، ولسنا ننهك عن دين المسيح ، ولكننا نأمرك به »^(١)

فمدح المقوقس النبي ودعوته .

ثم دعا بكاتب يكتب العربية ، فأجاب رسالة النبي ، وبعث إليه بالهدايا .

* * *

ولعله من البين لدينا أن نرى في كتاب الرسول ﷺ إلى المقوقس أنه قد
اشتمل على آيتين قرآنتين : أولاهما هي البسملة ، والأخرى هي قوله تعالى :
﴿ يا أهل الكتاب . . . الآية ﴾

ولو كانت الآية الثانية اقتباسا ، وليس مقصوداً إلى بقاء قرآنيتهما لما ضر هذا
الأسلوب أن يقول الرسول : (توليتم) بدلا من (فإن تولوا) ليناسب مقام
الخطاب ، لكنه لم يلجأ إلى ذلك ، وآثر الإبقاء على أصل القرآنية ، مما ينبئ
عن أنه ﷺ لم يتوجه إلى الاقتباس .

كما أن ما دار بين المقوقس وحاطب من حوار ، دون توسط مترجم
المقوقس الخاص . . يدل على سياسة الرسول ﷺ في اختيار رسله ،
وإعدادهم لإجادة اللغات المختلفة ، التي دفعت إليها حاجة تبليغ الرسالة ،
ليقوموا بترجمة كتب الرسول ﷺ إليهم بلغاتهم ، وفي ضمن كتبه تلك آيات
من « القرآن الكريم » .

وفي رواية « ابن القيم » للحوار ما يدل على أن « المقوقس » لم يستدع
مترجه الخاص إلا بعد الانتهاء من الحوار بينهما ، وليقوم بالجواب على رسالة
النبي ﷺ .

(١) زار المعاد حـ ٣ . ص ٦٢ .

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نعرض في هذا المجال تعليق الامام « ابن حجر » على ما ورد في كتاب الرسول ﷺ إلى « هرقل » - عظيم الروم -

فقد تضمن الكتاب بعد البسملة آية من القرآن هي قوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون ﴾ حيث وردت هذه الآية في كتاب الرسول مسبوقة بالحرف (و) : و ﴿ يا أهل الكتاب . . ﴾

يقول ابن حجر : ذكر القاضي « عياض » : أن (الواو) ساقطة من رواية الأصيلي ، وأبي ذر ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر ، معطوف على قوله : « أدعوك » فالتقدير : أدعوك بدعاية الاسلام ، واقول لك ولأتباعك - امتثالا لقوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب ﴾^(١) .

ومن الجلى أن نرى في تعليق « ابن حجر » ما يدل على رأيه في أنها آية قرآنية ، حيث يقول : . . امتثالا لقوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب ﴾

هذا ، فضلا عما ذكره في شرحه لكتاب الرسول ﷺ إلى هرقل ، حيث يقول : « وقد اشتملت هذه الجمل القليلة ، التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله : « أسلم » والترغيب بقوله « تسلم » و « يؤتك » والزجر بقوله « فإن توليت » والترهيب بقوله : « فإن عليك » والدلالة بقوله ﴿ يا أهل الكتاب ﴾

فايضاحات « ابن حجر » تشعر بأن الرسول ﷺ قد استعمل : ﴿ يا أهل الكتاب . . الآية ﴾ للتدليل بها علي ما يدعو إليه « هرقل » وقومه ، فهي من كلام الله ، وليست من كلامه ولا من اقتباسه ﷺ

(١) فتح الباري - ج ١ ص ٤١ .

وقد تتابعت القرون من بعد عصر النبي ﷺ والمشاهير من علماء التفسير على كلمة سواء ، عند تفسيرهم لقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ، ليبين لهم .. الآية ﴾^(١)

فالقرطبي - وهو من مفسري القرن السابع الهجري - يعلق عليها ، بعد تفسيرها فيقول : « ولا حجة للعجم وغيرهم في هذه الآية ، لأن كل من ترجم له ما جاء به النبي ﷺ ترجمة يفهمها لزمته الحجة ، وقد قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾ .

وقال ﷺ : « أرسل كل نبي إلى أمته بلسانها ، وأرسلني الله إلى كل أحرر وأسود من خلقه » وقال ﷺ : « والذي نفسي بيده ! لا يسمع بي أحد من هذه الأمة : يهودي ونصراني ثم لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من اصحاب النار » أخرجه مسلم^(٢) .

فأسلوب « القرطبي » في تعليقه يدل على أن « ترجمة القرآن » كان أمرها هينا ، والحكم بجوازها كان معلوما مشهورا ، حيث جعلت أساسا في إلزام غير العرب بالحجة ، ووصول الدعوة بها إليهم .

وفي القرن العاشر الهجري نجد القاضي « أبو السعود العمادى » يقول عند تفسيره لهذه الآية نفسها :

« .. (ليبين لهم) ما أمروا به ، فيتلقوا منه بيسر وسرعة ، ويعملوا بموجبه من غير حاجة إلى الترجمة .

وحيث لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا « محمد » ﷺ لعموم بعثته للثقلين كافة ، على اختلاف لغاتهم .

(١) سورة ابراهيم الآية ٤

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ح ٩ ص ٣٤٠ ط . بيروت

« وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه حسب تعدد ألسنة الأمم أدعى إلى التنازع ، واختلاف الكلمة ، وتطرق أيدي التحريف .

على أن استقلال بعض ذلك بالإعجاز دون غيره مثله لقدر القادحين ، واتفاق الجميع فيه أمر قريب من الإلجاء .
وحصر البيان بالترجمة والتفسير .

اقتضت الحكمة اتحاد النظم ، المنبئ عن العزة وجلالة الشأن ، المستتبع لفوائد غنية عن البيان

على أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد ، إذ لابد لكل أمة من معرفة توافق الكل وتحاذيه ، من غير مخالفة .

وإنما يتم ذلك بمن يترجم عن الكل ، واحدا أو متعددا ، وفيه من التعذر ما يتأخى الامتناع .

ثم لما كان أشرف الأقسام وأولاهم بدعوته ﷺ قومه الذين بعث فيهم ، ولغتهم أفضل اللغات . . نزل الكتاب المبين بلسان عربي مبين ، وانتشرت أحكامه فيما بين الأمم أجمعين»^(١)

فها نحن أولا نرى « أبو السعود » وهو يقرر حاجة البشر من أمة الدعوة من غير العرب إلى ترجمة كل القرآن ، وأن الحاجة إلى ترجمته تتضاعف بقدر تعدد اللغات والألسنة ، وأنه لابد لكل لسان من معرفة كل القرآن من غير مخالفة وأن ترجمة القرآن أمر مكمل لرسالة الرسول نفسه ، حيث لم يمكن مراعاة القاعدة التي نصت عليها الآية ، من إرسال كل رسول بلسان قومه ، لبيان لهم ، وذلك لعموم بعثته وشمولها للثقلين كافة .

(١) ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ح ٥ . ص ٣٢ .

وهكذا . . تتابع بيان المفسرين - عبر القرون المتوالية ، عند تعرضهم لشرح الآية الكريمة - على اعتبار « ترجمة القرآن » أمراً حتمياً ، لضرورة التبليغ العام لجميع الأمم ، وأن الترجمة تمثل جانباً لا يستهان به من جوانب الرسالة . بدأ خطواته الرسول ﷺ وتلتزم الأمة به من بعده ، اتباعاً لمنهاجه القويم . ونلاحظ أنهم يتناولون حكم الإباحة للترجمة في رفق ولين ، وكأن أمرها قد صار حقيقة مقررة ، تعارف عليها الجميع ، ولم يكن محلاً لأن يتنازع فيه متنازعان !

اليهود و السياسة العالمية

استمرت حال الأمة الإسلامية على ذلك ، منذ « العصر الرسولي » حتى تكشف الغيوم من الأجواء السياسية في العالم المعاصر ، وسلطت الأضواء على الأصابع السوداء ، التي يدير بها « اليهود » في جنح الظلام ، ومن خلف الأستار أضخم الأحداث في مختلف الدول ، ويشيرون بها كل فتنة عالمية ، تهتز لها جنبات العالم ، وتدوى بها أرجاؤه ، وتسود بها صفحات التاريخ .

و « الأصابع اليهودية » من وراء ذلك كله ، قابعة وراء الحجب . . ترقب ، وتدبر !! وإذا كانت دول العالم قد تأثرت بمؤامراتهم ، وانقلاباتهم . . التي خططوا لها في سرية تامة ، ونجحوا في تنفيذها ، وإبرازها إلى عالم الوجود الواقعي ، فإن « العالم الإسلامي » وعاصمة خلافته لم تكن بمنأى عن أطماعهم ، ومد أبصارهم ، بل يمكننا أن نقول دون مبالغة : إن عاصمة « الخلافة الإسلامية » في تركيا ، كانت في بؤرة الأطماع اليهودية ، فقد كانت في نظرهم نقطة الانطلاق ، والقفز إلى أرض الميعاد !

لقد رفع الستار ، وانكشفت الحقيقة ، وظهر أنه لم تكن هناك ثورات :
فرنسية ، أوروبية ، ألمانية . . أو . . أو . . كما كنا نقرأ - مخدوعين - في
كتب التاريخ المزيف ! فإنها جميعا تحققت نتيجة مؤامرات ، صممت
وخططت لها الأدمغة السوداء ، ثم نفذتها الأصابع السرية اليهودية ، المتغلغلة
في أغوار المجتمعات ، العابثة بكل القيم .

فالحقيقة الواقعة : أنها اضطرابات فوضوية ، فجرها « اليهود » في فرنسا ،
أو في روسيا أو في . . الخ ولم تكن أبدا ثورات إنسانية شعبية ، تستهدف
اصلاح النظم والمجتمع ، كما ينبغي أن يكون هو الهدف الحقيقي للثورة
الاجتماعية .

بل قد أصبح من الثوابت المقررة أننا لن نستطيع فهم التيارات الفكرية
المستحدثة ، التي تموج بها المجتمعات المعاصرة ، في أوروبا ، أو في غيرها . .
ما لم ندرك أن وراء كل منها أصبعا يهوديا ، موكلا بها ، يحركها في الاتجاه الذي
تبتغيه المنظمات السرية اليهودية ، وهو لا يبخل في الانفاق على الاعلام لها ،
واستغلال آخر ما وصل إليه فن الإعلام في أساليبه ومناهجه ، وعلى شراء
الأقلام وأجهزة الاعلام المرتزقة ، لحمل الشعوب والعوام على استساغتها
وتقبلها ، ثم على الايمان بها ، واتخاذها معتقدا ، مهما كانت متصادمة مع
معتقدات الشعوب الثابتة ، أو متعارضة مع أساليب حياتها المعتادة .

ولن نستثني من ذلك التيارات الفكرية ، التي نادى بها كل من « ماركس »
و « فرويد » و « داروين » و « سارتر » فإن نجاح هؤلاء جميعا ، وأمواج
الأضواء التي سلطت عليهم ، والضجيج والدوى الذي أحاط بهم . . كل
ذلك كان مرسوما من قبل ، خططوا له ، ونفذوه^(١) .

اليهود والانقلابات الدولية

لعلنا نرى من المناسب هنا أن نعرض نموذجا أو نموذجين كأمثلة تدل على تغلغل « الأصابع السوداء » في أحداث الأمم ، وانقلاباتها التاريخية الخطيرة . ولنعرض مثلاً :

الثورة الماسونية

نرى أن « نابليون بونابارت » الذي وقع عليه الاختيار اليهودي « ليقود هذا الانقلاب كان في مطلع حياته فقيراً معدماً ، يتسكع هنا وهناك ، يطرق الأبواب بحثاً عن عمل ، فيقع فريسة للحركة « الماسونية » اليهودية « التي تتنبأ بأن مزاجه « الكورسيكى » الحاد ، المندفع ، واستعداده للإهلاك والقتل والتدمير ، هذا المزاج هو فرصتها الذهبية ، وأداتها التي تحقق بها أطماعها « فاصطنعته لأغراضها ، وجعلته « ماسونياً » رقيقاً لها .

ولعل هذا الاحتواء اليهودي لشخصية « نابليون » هو ما يمكن أن يفسر لنا هالة البريق واللمعان ، الذي توهج حول شخصيته ، والتهويلات التي كانت تنشرها أعماله ، حتى وقر في أذهان الجميع أنها خوارق ، فوق مستوى القدرة الانسانية .

وهذا ما صرح به اليهودى الماسونى « روبسبير »^(١) إذ يعلن بأن « الثورة الفرنسية » لم تكن فرنسية . بل كانت انقلاباً ، أوقع فرنسا في قبضة اليهود . وما حدث فيها من ذبح ، فهو ذبح مباح في شريعة اليهود .

(١) أسرة روبسبير أسرة يهودية من الالزاس ، وهو من الماسونيين البارزين كما ذكر « وبستر » في كتابه « الجمعيات السرية » .

ويزيد هذا الأمر وضوحا تصريح « لوسيان » في كتابه : « التحدى الاسرائيلي » فيقول : أن « نابليون بونابارت » لم يكن إلا عميلا للمؤامرة الاسرائيلية^(١)

ولعل مما يؤكد هذه الحقيقة التاريخية ما ورد عن « الثورة الفرنسية » في « البروتوكولات الأولى » من « بروتوكولات حكماء صهيون » إذ يتحدث عن الشعار الذي أعلنته الثورة الفرنسية فيقول : « لقد كنا أول من صاح في الناس : الحرية ، والإخاء ، والمساواة . كلمات زائفة ما زالت ترددها - منذ ذلك الحين - ببيغاوات جاهلة » !^(٢)

هذا ، وقد كشف الاستاذ عبد الله التل في كتابه « الأفعى اليهودية » أنه كان من أبرز قواد الثورة الفرنسية مدير القصر الملكي « لاكوس » وهو يهودي أسباني ، ورئيس الأمن العام « ديفيد » وهو أيضا يهودي .

كما عثر بين أوراق « ميرابو » على وثيقة يدعو فيها إلى سحق جميع النظم القائمة ، ونحو السلطات ، وإشاعة الفوضى ، وشراء الاقلام المرتزقة^(٣) لنشر مبادئ اليهود واقناع طوائف الشعب بها .

وهكذا يتكشف للجميع - بعد فوات الأوان - أن ما يسمى به « الثورة الفرنسية » صاحبة شعارات : الحرية ، والإخاء ، والمساواة لم تكن إلا تضليلا ، ودويا مزيفا ، فجره اليهود لتحقيق أهدافهم . وللوصول إلى أطماعهم .

(١) التوراة تاريخها وغاياتها . ترجمة سهيل أديب ص ٦١ .

(٢) البروتوكولات . البروتوكولات الأولى . ص ١١٠ .

(٣) حتى لا نخدع . د . عبد الودود شلبي ص ٦٠ .

انقلاب «ماركس» في روسيا كذلك لم يكن «ثورة اجتماعية» بالمفهوم الحقيقي لثورة الشعوب، بل كانت انقلاباً يهودياً موله كبار أغنياء اليهود وأصحاب الملايين في «أمريكا» ومن هؤلاء اليهود الممولين «جاكوب شيت» - مدير شركة كوهين لوب - ومنهم «فيليب واربورج» ومنهم «أوتو كوهين» وكان «تروتسكي» هو المحطة المتوسطة بين الملايين الأمريكية اليهودية. وبين قادة الانقلاب اليهودي في «روسيا».

وقد أصبح مما يعلمه الجميع اليوم أن أسرة كل من «ماركس» و«لينين» أسرة يهودية.

وأنه بعد نجاح انقلاب اليهود في «روسيا» كانت نسبة كبار الموظفين اليهود المعينين في مراكز الدولة العليا هي نسبة ٨٠٪ من مجموع كبار الموظفين فيها.

وفي عهد «لينين» تألفت «اللجنة المركزية» للحزب الشيوعي - وهي أعلى سلطة في الدولة - من اثني عشر عضواً، كان منهم تسعة أعضاء من اليهود. والباقيون منهم كانوا من المعروفين بولائهم للأهداف اليهودية.

وفي عصر «ستالين» تشكلت «اللجنة المركزية» من تسعة خمسين عضواً، كان منهم ستة وخمسون من اليهود، والآخرين كانوا من المتزوجين بزوجات يهوديات. ومنهم «ستالين» نفسه^(١).

وهكذا استطاع اليهود أن يخدعوا العالم قرابة نصف قرن من الزمان، وبعض السذج والدهماء يظنون أن في «الشيوعية» أحلاماً، وأمالاً. وليس فيها إلا السراب، وتحقيق أهداف اليهود في السيطرة على مقدرات الأمور في العالم أجمع.

(١) حكومة العالم الخفية ص ٣٢.



ما تزال حتى اليوم تهب على « أمريكا » موجات من قوافل متوالية ، من هجرات يهودية هي من أسوأ أنواع اليهود ، من المغول الآسيويين ، حيث تستقبلهم هناك « مكاتب خاصة » هيئت بكل الامكانيات لتزوير الجوازات والتأشيرات ، والصاقهم في جنسيات أخرى « غير جنسياتهم الحقيقية فيمنحونهم الجنسية البولندية مثلا » أو الروسية « أو الايرلندية .

وكان حقا ما أعلنه « فرانكلن » : من « أن هناك خطرا عظيما ، يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية » وذلك الخطر العظيم هو اليهود «^(١)» .

ويؤكد « ديمار » أن « الثورة الأمريكية » هي وليدة المخططات اليهودية « وهم الذين نفذوا ما رسموه لها .

ثم يوضح نفوذ اليهود الهادر في المجتمع الأمريكي ، فيذهب إلى أن « هيئة الأمم المتحدة » وليدة الفكر اليهودي ، ومخططات منظماتهم السرية ، وهم الذين جعلوا علمها بلون علم « اسرائيل » : الأزرق والسمنجوني ، اعتمادا على ما ورد في سفر (أستير ١٥/٨)

« وخرج مردخاى من حضرة الملك ، بثوب الملك السمنجوني والأزرق .. »^(٢)



إن اهداف اليهود العالمية تتمركز في محاولة السيطرة على العالم ، ولن يتم لهم ذلك إلا بعد القضاء على الدينين الإسلامي ، والصليبي « حتى يسود الدين اليهودي لأن معنى سيادته : سيطرتهم على جميع شعوب « الجويم » أو

(١) مجلة المسلمون . العدد ٧ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) التوراة : تاريخها وغاياتها . ص ٦٥ .

« الأميين » كما يسمونهم « فالإسرائيلي هو مقصود الإله الأساسي من خلق هذا العالم ، ومن عداه فهم خدم له .

ويغلب على ظني أنه قد صار من البين لدينا - بعد عرض صفحات التاريخ السري للثورات وللشخصيات العسكرية والسياسية ، التي قامت بها - أن هذه الشخصيات التي صورتها « البروباجندا » كأبطال الأساطير ، هي في حقيقة أمرها أفزام قابعة تحت أذرع الأخطبوط « الماسوني » يحركها بأصابعه السرية حيثما تشاء « الحكومة السرية الإسرائيلية » !

ولا ننسى أن نذكر أنه بإزاء تلك الشخصيات الأسطورية اللامعة المزيفة .. توجد أذرع أخرى لهذا الأخطبوط السري ، تعمل في خدمته . وتحقق له أطماعه ، ومنها :

١ - الشيوصوفيه Theosophy وما يتفرغ عنها

٢ - القوميات المتطرفة الاستبدادية .

وقد تكفل « البروتوكول الخامس » ببيان : أن إثارة الخلافات والفتن ، والتعصب الديني ، والقبلي ، والحزبي ، بين الأفراد والطوائف ، كل ذلك من تدبير عقولهم ، وهم ينفذونه بدقة وإحكام

كما أنهم قد برعوا كثيرا في فن إعلان « الشعارات الجوفاء » التي يثيرها حكام معينون لتخدير الشعوب الساذجة بالتهريج ، وبالنظريات التي يمتزج فيها السم بالعسل « حتى ينخدع بها الناس .

ونتيجة للغش والتزوير ، وللخداع المستمر بين الحاكم والمحكوم ، يتفشى بين الجماهير الفساد والرشوة والخلافات ، والصراعات الطائفية .

ويعهد كل ذلك للخطوة التي ينتظرها الحاكم المصطنع - في سبيل توطيد أركان سلطانه - فيلجأ إلى الاستبداد ، والدكتاتورية ، وضرب أصوات

الحق « وكبت الحريات ، ثم يملأ هذا الفراغ بنظريات تهريجية جوفاء » تبدو وسط أضواء الإعلام وتلميعة وكأنها شعارات تقدمية تحررية : كالعلمانية ، أو الاشتراكية مثلاً .

* * *

أما « الاشتراكية » فقد نص « البروتوكول الثالث عشر » على أن تحويل رؤوس الأعميين - الفارغة من العقل - نحو « الاشتراكية » التهريجية ، يعتبر نجاحاً باهراً للمخططات اليهودية في العالم .

فقد صرح « كاسترو » بأنه يجب على « إسرائيل » أن تحول - بكل قوة - دون اتخاذ الحركة الفدائية طابعاً إسلامياً . لأن ذلك يجعلها شعلة ، تستقطب حماس ملايين المسلمين في العالم ، ويجذب إلى المعركة جماعات « تجعل من المستحيل الإبقاء على « الكيان الإسرائيلي » !

ونصح « كاسترو » بأن يسعى اليهود لتقوم حول « إسرائيل » أنظمة « اشتراكية » ثورية (!) تلهي حركات التحرر الشعبية ، عن اللعب بنار العقائد الدينية ، وتشغل هذه الحركات بمهام التحرر الاشتراكي^(١)

وسنسلط الأضواء على « العلمانية الثورية » التهريجية في موضعها المناسب في هذا البحث .

٣ - يكشف لنا « البروتوكول العاشر » أن اليهود تواقون إلى السيطرة والتفرد في قيادات حركات الانقلابات والثورات الاجتماعية ، وأنهم يتربصون بالعروش ، التي آن لها أن تزول بعد أن تبين لهم عجز ملوكها أو سلاطينها عن متابعة ركب الحضارة الانسانية ، وتخلفوا عن مستويات شعوبهم في ادراكهم وفهمهم لأسرار الأحداث . وبالتالي فهم غير قادرين على الارتقاء بها « وقيادة السفينة .

(١) مجلة المجتمع العدد ٥٨٢ في ١٠/٨/١٩٨٢ م .

وحينما تدق ساعة الصفر ، ينصبون مكان الملك اضحوكة (!) يسمونه : رئيسا للجمهورية الجديدة ! » يختارونه من الدهماء والرعاع ، أو ممن يكونون قد أنسوا فيهم قبول العبودية ، وجربوا انصياعهم للأوامر .

فيضربون عليه الذلة « بسبب سواد صحائف تاريخه ، بما فاح منها من عفن الفضائح السرية ، والصفقات المريبة ، ثم يضعون رقبتة تحت سيف التشهير به ، ليظل دائما خاضعا لأوامرهم » متلهفا على مساعدتهم له ، وعونهم في الإبقاء على منصبه .

هذا الألعوبة (!) يملكونه سلطة تقديم القوانين ، وتعديلها ، وتخطئ ممثلي الشعب واللجوء إلى الدهماء السذج ليحتكم إلى جهلهم « كما يجعلون في يده أيضا حق تعيين رئيس المجلس ووكلائه » وسلطة إعلان الأحكام العرفية^(١) وهذا ما يستحق من خطوطه في قيام « الانقلاب التركي » !!

الأتاتوركية وترجمة القرآن



لعل هذه اللمسات - التي أسلفناها - تساعدنا في تصور المناخ السياسي ، الذي انبثقت في أجوائه ما يسمى بمشكلة « ترجمة القرآن » .

ولعل أذهاننا بهذه الومضات تستطيع - ولو إلى حد ما - أن ترسم الإطار العام ، الذي سنضع فيه شخصية دكتاتور ، تركي ، مهرج ، أطلق على نفسه - بقوة الارهاب لقب « أتاتورك »^(٢) ومعناه : رب العائلة التركية « بناء على قانون أصدره في هذا الشأن ،

والحقيقة التي تكشفت - فيما بعد - تدل على أنه لم يكن تركيا ، بل كان يهوديا ، سلافيا مغوليا ، يتصل عرقه بيهود « الدوغة » في « سلانيك »

(١) البروتوكول العاشر . ص ١٣٨ .

(٢) راجع قصة إطلاق هذا اللقب في كتاب « الرجل الصنم » ص ٣٥٨ .

كما أصدر قانونا باطلاق لقب « الغازى » وتكشفت حقائق الأمور عن أنه كان خائنا يبيع وطنه لأعدائه « وأعداء الاسلام من الصليبيين واليهود !! » والمعروف أن مدينة « سلانيك » - مسقط رأسه - كانت آنذاك موطناً أصلياً لطائفة « الدوغة » من اليهود الذين تظاهر بعضهم باعتناق الإسلام « وتغلغلوا بهذا المظهر الخداع في شرايين الدولة ، وتولوا أكبر المناصب فيها ، وكان منهم « طلعت باشا » الذي تولى وزارة الداخلية بعد نجاح الانقلاب ، و « مدحت باشا » الذي تأمر على اغتيال السلطان عبد العزيز^(١) وكثيرون من غيرهم « يتفقون جميعاً على هدف انجاح المخططات والمؤامرات اليهودية « وسيادة أفكار « جمعية الاتحاد والترقي » اليهودية ، التي تهدف إلى فصم إصلاصات التي تربط بين الأتراك والعرب .

أما والداه : فيروى عنها : أن أمه « زبيدة » كانت تعمل في إحدى مواخير « سلانيك » - مسقط رأسه - فعشقت شاباً أشقر ، هو « أبدوش أغا » وجاءت منه سفاحاً بوليدها ذاك ، ومعروف أن « مصطفى » كان يعرف أمه ، ولا يعرف له أباً ، فهو بحق « مصطفى بن أبيه » .

وقد ورد في مذكرات « رضا نور » أن الدراسات « الأنثروبولوجية » أثبتت أن « مصطفى ابن أبيه » نسط سلافي ، بعيد كل البعد عن العنصر التركي^(٢) . فأبو العائلة التركية ، أو أبو الأتراك - في حقيقة أمره - ليس تركيا !



أولاهما : « جمعية تركيا الفتاة » التي بدأت نشاطها في عام ١٨٦٥م وهو الزمن المعاصر لعهد الخديو « اسماعيل » في مصر ، وكانت تضم إلى عضويتها المتغربين « من ذوى الأفكار اللا إسلامية » وذوى النفوذ والسلطة في الدولة «

(١) الأفعى اليهودية . عبد الله التل

(٢) الرجل الصنم . ص ٣٨ - ٤٩ .

وقد تأمروا سرا على خلع السلطان « عبد الحميد » سنة ١٩٠٨ م ، لإعلانه الدستور الإسلامي ، إثر تنصيبه خليفة سنة ١٨٧٦ م .

وفي نفس العام تأسست « الوكالة الصهيونية » وكان من بين أعضائها « ديفيد بن جوريون » و « موسى شاريت » وغيرهما من الذين أسهموا بنصيب كبير - فيما بعد - في ضرب الإسلام والعروبة ، وإعلان دولة « إسرائيل » !
وقد قامت « الوكالة » بتمويل جريدة « حزب تركيا الفتاة » واستغلتها لنشر مبادئها وأفكارها ، وتحقيق أهدافها .

وأخراهما : هي « جمعية الاتحاد والترقي » أو ما يسمونها « جون تورك » التي شكلها الضباط الشبان ، المتأثرون بأفكار « تركيا الفتاة » وسموا جمعيتهم : « عثمانلى اتحاد » وترقي جمعيتى .

وهى جمعية يهودية الموطن والأهداف ، وما يسجل عليها تاريخيا : أن السلطان « عبد الحميد » عندما رفض استقبال « هرتزل » ليتفاوض معه « في شأن إقامة اليهود في « فلسطين » عرض عليه زعماء « جمعية الاتحاد والترقي » رشوة مقدارها مائة وخمسون مليون ليرة انجليزية ذهبا ، فلما رفض السلطان ، ثارت عليه الجمعيتان اليهوديتان ، ونفوه إلى « سلانيك » وحددوا إقامته فيها ، ثم قرروا خلعه ، وحمل إليه كتاب التنازل عن السلطة يهودي من « الدوغمة » هو « قرة صو »^(١) .

والجمعيتان تتحدان في أهدافهما ، التي تتركز في : إضعاف مكانة تركيا ، ومركزها في تحريك السياسة العالمية ، والقضاء على الاسلام ، وعلى الشخصيات التي تعمل على بقائه في تركيا ،

وعلى إنشاء وطن لليهود « يكون بمثابة قاعدة انطلاق ، أو ثكنة عسكرية ، تفصل العرب والمسلمين في المشرق عنهم في المغرب .

(١) حكومة العالم الخفية . ص ٢١ - ٢٥ .

وقد انضم إلى هاتين الجمعيتين اليهوديتين « جماعة القوميين العرب » في سوريا ولبنان ، والعراق^(١) ، فعمل الجميع خطا واحدا ضد تركيا .

الضمير المذنب والآثار

لا ندرى كيف نقوم ما كان عليه السلطان « عبد المجيد » من ثقافة « ومن وعي اسلامي عندما وافق على مبدأ « فصل السلطنة عن الخلافة » وهو ما نسميه في اصطلاحاتنا المعاصرة بمبدأ « فصل الدين عن الدولة » !

وكذلك « فقد وافق على تشويه التصرفات السليمة ، التي قام بها الخلفاء السابقون » ثم .. على شكر « مجلس الأمة » التركي ؛ لترشيحه خليفة لتركيا ، بدعوى أنه الأصلح لهذا المنصب .

وبعد أن أعلن موافقته على هذه الشروط المخزية .. أعلن تنصيبه خليفة « منزوع السلطان عام ١٩٢٢ م !! .

وليت هذه الموافقة المخزية منه كانت « تكتيكا » سياسيا « يتبعه بتدبير الأمور بوسائله الخاصة ، حتى تسترد الخلافة هيبتها ، ومكانتها ، وتخلص من أعدائها » المتربصين بالاسلام ، وبالأهداف الوطنية التركية .

لكنه قد تبين للجميع - فيما بعد - أن قبوله لهذه الشروط اللا إسلامية قد أعقبه وقوع جميع الأحداث « التي عانت منها تركيا تحت حكم اليهود » والحمقى ، والمخمورين .

ولم يمتص على توقيعه النزق عامان .. حتى تلقى ذلك الخليفة القزم (!) جزء جهله وغفلته ، حيث طرد من الخلافة « ومن تركيا كلها » وصفت أملاكه ، وحرم حتى من دخول البلاد ، بل من جنسيته التركية (!) .

(١) الأستاذ فتحي رضوان . مقال : « السلطان الذي حارب الصهيونية » مجلة

الدوحة . مايو ١٩٨٢ .

السياسة الدينية في تركيا

ما إن طرد عبد المجيد من تركيا ، حتى استولى على السلطة فيها ذلك المغولى اليهودى « مصطفى ابن أبيه » يسانده يهود « سلانيك » ويؤيده كبار الشخصيات التى تحتل المناصب العليا فى البلاد ، متظاهرة بالإسلام . لكنهم يهود الدم والعنصر ، ويتحركون بكل ثقة فى مجالات الجمعيات والاحزاب السياسية والدينية .

وفى سنة واحدة هى سنة ١٩٢٤م ، وفى جلسة واحدة كذلك . من جلسات « مجلس الأمة » ألغيت الخلافة . وضمت شئون العبادات إلى رئاسة الجمهورية ، حيث احتكر اليهودى السلانيكى تعيين الرئيس الأعلى للمسلمين فى البلاد !!.. .

وألغيت « المحاكم الشرعية » وضمت اختصاصاتها إلى المحاكم المركزية . ثم فى نفس الجلسة أيضاً . . ألغيت « المدارس الاسلامية الدينية » كما ألغى التعليم الدينى من المدارس الاخرى . وأصبح الطالب يتلقى دروسا جديدة . تبين له : أن الثقافة الإسلامية هى سبب انحطاط البلاد ، وتأخر تركيا .

وفى سنة ١٩٢٥م صدر « قانون الأمن » ، و « قانون الجمعيات الوطنية » لتطبيقهما على العاملين فى الساحة الاسلامية ، وعلى الجمعيات الدينية ذات الطابع السياسى .

كما ألغيت « الطرق الصوفية » وحظر استعمال ألقابها . وصدر قانون بفرض « القبعة » غطاء رسميا للرأس ، وبسبب هذا القانون الاخير . . أعدمت الحكومة شتقا الكثير من الشخصيات المعارضه له . وفى سنة ١٩٢٦م ألغى العمل بالقوانين الشرعية الإسلامية . وترجم « القانون السويسرى » ليحل محل الشريعة الإسلامية .

ومما ينص عليه القانون السويسرى : تحريم الزواج بين أصول وفروع الزوجين ، ولو انفسخت زيجتهما . وتحريم الزوجة الثانية . وجعل عدة المطلقة ثلاثمائة يوم ، وحق الميراث للفروع فقط ، ولم ينص على المهر عند الزواج بل نص على أن تدفع الزوجة لشراء الأثاث .



من أخطر المبادئ التى قامت عليها حركة الانقلاب العسكرى اليهودى فى تركيا فكرة « العلمانية » وهى فى الأصل : اتجاه فرنسى ، موجه ضد فئة رجال الدين « الذين تسلطوا على الدولة » وعلى المؤسسات الاجتماعية ، وعلى الاسرة والمدرسة . دون أن تكون لديهم أحكام تشريعية تنظم لهم ذلك . ولم تكن « العلمانية » موجهة ضد الدين المسيحى « لأنه لا يتضمن أحكاما تشريعية خاصة بالأمور الدنيوية ، فالعلمانية لادينية ، بمعنى : أنها لا شأن لها بالدين المسيحى نفسه ، لكنها تطلب من « رجال الدين المسيحى » أن يلزموا حدود وظيفتهم « دون أن يتخطوا ذلك .

أما النظام الإسلامى فهو يملك تشريعات شاملة لكل جوانب الحياة « فالدعوة إلى عزله ، وفصله عن مجالات اختصاصه ، تكون دعوة معادية له تماما ، وإن كانت العلمانية - فى أصل منشئها - لم توجه إلا إلى القسس ورجال الدين فقط ، ولم يرد بخاطرها مطلقا فكرة معاداتها للدين الإسلامى .

لكن « العلمانية » الاتاتوركية اليهودية فأساس قيامها - كما يدعون - هو صيانة الثقافة واللغة التركية من التأثير الدينى الإسلامى .

وهى متناقضة مع نفسها - فى الظاهر - لأنها تعترف بالمؤسسات الإسلامية رسميا ، وتدمجها فى نظام الدولة ، لكنها - فى نفس الوقت - لاتساير الاغلبية المسلمة فى تحقيق مطالبها بتحكيم الشريعة فى أمور الدولة الدنيوية ، وتحول دون أن يتعلم المسلمون أمور دينهم .

وبناء على ذلك تم قصر أمور الدين على العبادات فقط ، ثم فصل الدين عن شئون الدولة وسياستها الدنيوية .

العلمانية وحرية الصحافة

ورد في منهاج « حزب الشعب » الأتاتوركى شرح لمبدأ « العلمانية » طبقاً للمفهوم الذى تعتنقه حركة الانقلاب اليهودية ، وقد جاء فيه :

« إن الحزب يرى أن صيانة اللغة القومية ، والثقافة القومية من تأثير اللغة الأجنبية والثقافة الأجنبية - وهما يؤثران فيها عن طريق الدين - هو أمر ضرورى لكيان القومية التركية فى الحال والمستقبل »^(١)

وبناء على ذلك ظهر ما يسمى بانقلاب اللغة ؛ فجمعت مفردات من ألسنة العوام والجماهير وأعدت لها قواميس ، وتوقف العمل باللغة العربية ، ورفعت من التركية كل الكلمات والمفردات العربية ، وأحلت محلها مصطلحات ومفردات من لغات أوروبية ، وبخاصة من اللغة الفرنسية .

وحرصاً على فصم رابطة هذا الشعب عن حضارته العريقة ، ذات الطابع الدينى ، الذى عاصرتة أكثر من ألف عام . . صدر قانون « الحروف الجديدة » سنة ١٩٢٨ ينص على إبطال الحروف العربية ، وجوب الكتابة بالحروف اللاتينية .

وفى موجة من التهريج الإعلامى ، والدعاية المدوية إلى سفور المرأة « ومحاربة الحجاب وتغيير نظام العطلات الرسمية » حيث جعلت العطلة الأسبوعية يوم الأحد ، بدلاً من يوم الجمعة ، وصدر قانون يفرض « الأذان » فى المساجد بالتركية ، لا بالعربية .

(١) محمد عزة دروزة . تركيا الحديثة . ص ١٣٥ .

في هذا الجو القلق المدهم . . . بدىء في التخطيط لترجمة القرآن إلى اللغة التركية . تمهيدا لفرض الترجمة التركية على المسلمين . لتكون هي لغة الصلوات والعبادات ، حيث تكون قراءة الفاتحة مثلا باللغة التركية في الصلاة المفروضة . بقوة الإكراه والقانون .

ثم بدىء في تحقيق هذا الاتجاه الخطير ، وقامت « رئاسة الشؤون الدينية » وبعض العلماء بتأليف عدة رسائل موجزة . في الأحكام والعبادات ، وفي تفسير القرآن ، ونشروا ترجمات تركية للقرآن ولمختارات من الآيات ، مدونة بالحروف اللاتينية ، وعرضت أعمال هذه اللجان وترجماتها في المكتبات العامة ، لكن الشعب لم يقبل عليها .

معاهدة لوزان

نشعر أنه لا يمكننا أن ننتهي من تصويرنا لمعالم شخصية مصطفى ابن أبيه « دون أن نسلط بعض الأضواء على الأسرار السياسية ، التي أدت إلى قبول تركيا للشروط السرية لمعاهدة « لوزان » ، التي لعبت فيها اليهودية والصليبية دورا تاريخيا خطيرا ضد العالم الاسلامي .

فقد انتهت معاهدة « سيفر » من قبل « بفصل عدة ولايات عن تركيا » وتخصيصها لبعض الطوائف ، فأخذت « الأرمن » الولايات الشرقية الشمالية ، وخص « الأكراد » الولايات الشرقية الجنوبية . وفصلت ولاية « أدرنة » وفصلت « الأناضول » وجعلت المضائق البحرية دولية . وحدد عدد الجيش التركي ، وروقب تسليحه ، وأعدت مناطق للنفوذ الإيطالي والفرنسي . وفرضت المراقبة ، والتدخل في الشؤون الإدارية والمالية في الدولة ، بحجة سداد ديونها ، واقتطعت من تركيا بعض جزر البحر الأبيض . وغير ذلك من الشروط المجحفة ، التي فرضها الاستعمار الصليبي المنتصر ضد الضعيف المهزوم .

لكن معاهدة «لوزان» قد قضت على كل ذلك . وأعادت لتركيا كل ماسلبته منها معاهدة « سيفر » ولم يكن هذا راجعا إلى قوة المفاوض التركي ، أو ذكائه . بل إن السبب الحقيقي يرجع إلى أن الوسيط في المفاوضة بين الأتراك والانجليز كان الحاخام اليهودي ، والصهيوني العالمي « حاييم ناحوم » الذي كان يسعى بجهد آنذاك لجلب أكبر عدد ممكن من المحاربين اليهود ، وتوطينهم مؤقتا في تركيا . ليتحركوا منها في الوقت المناسب - إلى فلسطين ، لتحقيق أهدافهم في قيام « الدولة الدينية اليهودية » فيها .

من أجل ذلك تضمنت معاهدة «لوزان» شروطا سرية أخرى . . من أهمها :-

- ١ - إلغاء الخلافة الإسلامية نهائيا في تركيا .
- ٢ - أن تقطع تركيا كل صلة لها بالإسلام ، وبالعالم الإسلامي .
- ٣ - أن تضمن الحكومة التركية تجميد جميع العناصر الإسلامية النشطة ، والباقية بعد محاولات الإبادة السابقة .
- ٤ - أن يستبدل الدستور العثماني ، وقوانين الشريعة الإسلامية بدستور مدني ، لاصلة له بالدين^(١) .

تلك هي الشروط المشهورة باسم « شروط كرزن » - وزير خارجية بريطانيا آنذاك



من قبل معاهدة «لوزان» ومن بعدها كان « حاييم ناحوم » من أقرب المقربين إلى « مصطفى » إذ كان هو الرأس المدبر ، والذي عن طريقه تصل إلى « الغازي » (!) مخططات الاستعمار واليهودية العالمية ضد تركيا وما حولها .

(١) المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام . تأليف : محمد محمود الصراف :

وقد اهتمت « الحركة اليهودية » بأن تحيط « الزعيم » (!) بمجموعة من اليهوديات الفاسقات كان من أشهرهن إحدى دعيات الأدب التركي « اعتنق والدها الاسلام نفاقا وخداعا ، واشتهر زوجها بعدائه الشديد للإسلام .

هذا ، فضلا عن أن الدارسين لشخصية الغازي (!) يرون أنه كان عرييدا ، مدمنا على الشراب ، لايفيق منه إلا ليعود إليه ، واتخذ من قصور الخلافة والدولة مواخير له ، ولمن يحيطون به .

كما أنه لم يكن رجلا كامل الرجولة . واكتشف أمره في قصر « جان قابا » وكان ذلك سببا في طلاق زوجته « لطفية » بقرار من مجلس الوزراء^(١) .

شهادته العسكرية

سجل عليه زملاؤه في السلاح ، وفي الحركة القومية ، كما ورد عنه في مذكرات « رضانور » مجموعة من الخيانات الحربية ضد الوطن . تلطخ شرفه العسكري :

١ - ففى حرب « البلقان » أجمع الضباط على أن هزيمة الجيش التركى ، كانت نتيجة خيانة « مصطفى ابن ابيه » ومخالفته الخطة المتفق عليها !! .

٢ - وفي حروبه في « سوريا » ضد الانجليز - اتفق مع اللورد « اللنبى » وانسحب فجأة فوق جيش تركيا بين الأعداء . وأسر منه مئات الألوف ، وعلم الجميع أنه قد باع وطنه .

٣ - وفي حروب « الاستقلال » ضد الانجليز ، اتفق معهم على ضرب المسلمين في « قفقاسيا » من الخلف ، بحجة فتح الطريق أمام الروس « لمساعدة تركيا ضد الانجليز .

ومن المدهش حقا (!) أن يطلب كل من « أتاتورك » و « روبنسون » الانجليزي من « كاظم قره » - القائد العام للجيش التركي آنذاك - أن ينفذ

(١) عن مذكرات رضا نور . مجلة المجتمع . عدد شوال ١٤٠٢ هـ .

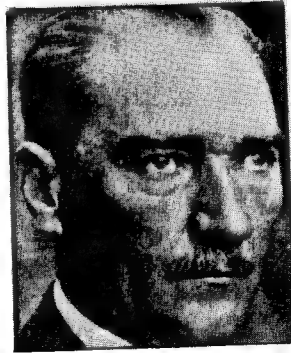
هذه الخطة ، حيث سبترتب عليها : توزيع أسلحة الجيش التركي على المواطنين للمقاومة ، وبذلك يستسلم الجيش التركي ، وتضعف المقاومة ضد الانجليز .

فلا عجب بعد ذلك ! أن تشكل الزعامة الخائنة !! « محاكم الاستقلال » لقطع رقاب كل من تتكشف له الأمور ، فلا يطيق صبرا عليها . فيعلن معارضته لها .

بل كان حق الزعامة - أحيانا - يدفعها إلى نفاق الصبر ، وعدم انتظار نتيجة المحاكمات الصورية . فترسل سرا من يأق لها برقاب المعارضين ! ، وهكذا اغتيل الكثيرون من المعارضين ، من أمثال « على شكرى » وغيره .

هذا هو الإطار السياسى الذى أنشأ البيئة الشاذة ، التى أبرزت « مشكلة ترجمة القرآن الكريم » ودفعتها إلى العالم فى القرن العشرين ، وسط هذه الخطوب القائمة وتوقعات المستقبل المكفهر ، الملبد بالغيوم !! .

وقد بذلنا الجهد ، حتى سبر الأغوار السحيقة ، ونبحث فى الأعماق ، لتتكشف لنا الأمور من جذورها ، وسلطان الأضواء على الجوانب القائمة فيها . لتستين حقائقها .



إيزير تركيا و مصر

يمكننا أن نتصور « المجتمع التركى » فى هذا الأتون الثائر ، بركانا يغلى ويفور ، ويقذف بالحمم ، وينفث الحرارة فى الأجواء المحيطة به .

ومصر - آنذاك - بما كان يعتمل فيها من حركات الوعى الوطنى التحررية ، ومن يقظة دينية ، لم يهدأ يوما حماسها التى كان يدفع بها إلى الثورة على الاستعمار الصليبي . !

فضلا عما كانت تمتاز به من هذا التجمع الهائل من العلماء القادة ، الذين كانوا على جانب عظيم من الوعى الدينى ، والاستقلال الفكرى ، واليقظة الدائمة ، التى تحس بكل ما يخطط ضد الإسلام والمسلمين من أحابيل ومؤامرات .

من هنا . . كانت « مصر » أسرع الولايات التابعة للخلافة العثمانية تأثرا بالأحداث ، التى دوت بها عاصمة الخلافة ، وانتقل إليها من التيارات الفكرية ، ومن عدوى الانتكاسات ما انتقل !!

فحاولت أن تلقف الكرة من تركيا ، وبخاصة بعد إلغاء الخلافة فيها ، وطرده « عبد المجيد » وحرمانه من العودة إلى البلاد . .

فعقدت فيها المؤتمرات التى تبحث إمكانية إقامة « الخلافة الإسلامية » فى مصر ، وتنصيب حاكمها آنذاك « احمد فؤاد » خليفة على المسلمين ، بحجة أن « مصر » سبق لها أن كانت موطنًا للخلافة العباسية ، فى آخر أيام الخلافة العباسية ، ولاضير أن يعود إليها هذا الأمر مرة أخرى .

وفى الوقت نفسه تلمظ الشريف « حسين » لهذا المنصب « حتى أعلن ولده الأمير « عبد الله » أن والده الشريف « حسين » هو خليفة المسلمين « فى الوقت الذى كان « ابن سعود » يستعد للانقضاض عليه .

ورأى علماء الأزهر بإيعاز من القصر أن يسعوا لتحقيق هذه الغاية له ،
فدعوا علماء المسلمين في العالم إلى «مؤتمر اسلامي» لبحث مسائل الخلافة .
وعقد المؤتمر سنة ١٩٢٦ م برئاسة الشيخ «حسين والي» .

وكان الشيخ «عبد الكريم أمر الله» - أحد علماء اندونيسيا - في هذا المؤتمر
فطالب بوقف عرض البحوث الخاصة بمسائل الخلافة وأهميتها . وأن يوجه
المؤتمر إلى الإجابة على سؤال : هل من المناسب في عصرنا الحاضر . وفي مثل
هذه الظروف في العالم الاسلامي - إعادة الخلافة مرة أخرى ؟ أم أن الوقت لم
يحن بعد ؟

وهكذا ، فشل المؤتمر ، وساهمت مناقشات العلماء فيه إلى الوصول إلى هذه
النتيجة المقصودة ، إذ أنهم رأوا عدم صلاحية الجبهة الحاكمة في «مصر»
آنذاك لملء هذا المنصب الخطير ، وانفض المؤتمر دون أن يتخذ قرارا معينا في
شأن الخلافة . اللهم إلا بمكافأة من ساهم في عدم إنجاحه ، فقد قرر المؤتمر
بالاجماع ان يمنح «الأزهر» درجة الدكتوراه الفخرية للشيخ عبد الكريم
أمر الله . !!! تقديرا لجهوده في المناقشة ، ومساهمته في نشر الاسلام في
سومطرة .

ولانينسى أن نذكر بأن الشيخ المراغي ، والشيخ رشيد رضا قد قررا مقاطعة
المؤتمر .



وفي جو هذا التأثير الواضح بما يجري في تركيا من أحداث وتيارات انتقلت
إلى «مصر» أيضاً مشكلة «ترجمة القرآن» وصارت شغل علماء الأزهر
الشاغل .



نعلم جميعاً خطورة أمر « ترجمة القرآن » ولاشك أيضاً في أن هناك عواقب وخيمة ستترتب على كيفية الحكم في شأنها بالإباحة أو بالتحريم ، لما يعلمه العلماء - سلفاً - من أنه سوف يستغل - عند القول بالإباحة - إلى الإطاحة بلغة القرآن ، في دولة الخلافة ، وربما ينتظر أن يتعدى خطر ذلك إلى غيرها من الولايات الأخرى ، التي ستأثر بها .

من هنا نلاحظ أن وعى العلماء كان يدفع بهم - في أغلب الأمر - إلى إعلان المعارضة ، والقول بالتحريم ، ومنع ترجمة « القرآن الكريم » إلى التركية أو غيرها ، ويقصدون إلى ربط الحكم بالتحريم بما يسمى بـ « الترجمة الحرفية » وهى التى يمكن أن تحل محل القرآن تماماً ، وتؤدى مؤداه ، فى الإعجاز البياني ، وتقوم مقامه فى الصلاة .

وقد حمل هذا الاتجاه بعضهم على أن يصوغ عنوان بحثه أو كتابه « بحيث يظهر منه لأول وهلة طابع المنع ، والحكم بالتحريم على الترجمة » ثم هو يصدر كلامه عن الترجمة بهذا النوع منها المحكوم عليه بالتحريم .

لقد أجاد العلماء - فى هذه المرحلة المضطربة - فى أن يبتكروا ما يسمى باصطلاح « الترجمة اللفظية » أو « الحرفية » ليصبوا عليها حكمهم بتحريم الترجمة . وإن كانت حقيقة أمرهم - كما تتكشف لدى المطلع على بحوثهم - أنهم لا يعتقدون بوجود ماصدق واقعى لهذا النوع ، إنما هى نوع فرضى ، ابتدعه الخيال ، ليمتص أمام الأشهاد حكم تحريم الترجمة .

وليستغل هذا التشهير فى مواجهة الأهداف الأتاتوركية اليهودية « ومحاربة ماترمى إليه فى المستقبل » من استغلال « الترجمة القرآنية » لفصل المسلمين فى تركيا عن لغتهم الدينية ، وإبعادهم عن لغة القرآن « حتى يمكن أن يخضعوا

مستقبلا لما يتوقع من اليهودية الحاكمة ، من أن تتلاعب في تلك الترجمات ،
ودس الاخطاء فيها وتشويه المعاني الاسلامية .

هذا « فضلا عما ينتظر مستقبلا لتلك الترجمات من جعلها - بقوة الإرهاب
والضغط - مصدرا لاستنباط الأحكام التشريعية ، ذات الطابع اليهودي
التركي » وما يترتب على هذا الأمر إلاّ الهلاك .. أى هلاك !!! .

وإذاً ، فليس من المبالغة أن نقول : إن الحكم بتحريم الترجمة .. كان - في
حقيقة أمره - حكما مقصودا به مواجهة تلك الأهداف ، وليس مقصودا به
الترجمة وحدها « ولذاها ، من غير ملائمة لها للأحوال السياسية ، والأهداف
الأتاتوركية اليهودية في نفس الوقت .

وقد ظهر لي : أن العلماء - رحمهم الله - كانوا على وعى كامل بأحكام
الترجمة « وأنهم في غضون بحوثهم عنها قد وافقوا على « الترجمة المعنوية » وهي
نوع الترجمة الحقيقي الواقعي ، لأنه لا ترجمة في الواقع - إلا للمعاني التي
يفهمها المترجم من النص .

السياسة والترجمة في مصر

فضلا عن الوعي الذي امتاز به علماء هذه الحقبة التاريخية في مصر ،
واليقظة السياسية ، التي ساعدتهم على تفهم الملابسات ، والأحداث التي
يموج بها العالم كله بوجه عام ، والعالم الإسلامي بوجه خاص ، وهي التي
حدث بهم إلى أن يتخذوا هذا الموقف من المحاولات اليهودية التركية ضد
القرآن والشريعة .

فإننا ينبغي أن نلفت النظر إلى أن « مشكلة ترجمة القرآن » قد عبرت في
« مصر » جسرا سياسيا آخر « اشتبكت فيه الصراعات » وتحاربت الأغراض
الشخصية « وتناحرت المصالح الحزبية » في زمن معاصر - تقريبا للأحداث
التي تغلي وتموج في المجتمع التركي .

وقد نلاحظ خلال هذه المرحلة في « مصر » أن كثيرا من العلماء الذين تناولوا بحث الحكم في « ترجمة القرآن » كانوا يتناولونها بعبارات عصبية متوترة ، فتقرأ لهم مايكتبون وكأنهم يصرخون فوق سطور الصفحات . . يتشنجون ، ويلوحون بأيديهم ، ويهددون ويتوعدون . ولم يكن ذلك من دأب العلماء عند المناظرات العلمية .

ويغلب على الظن أن ذلك راجع إلى العوامل السياسية والاجتماعية التي كشفنا من أمورها آنفا

وهناك عوامل أخرى دفعت بهم إلى سلوك هذا اللون الغريب من أساليب الحوار والمناظرة . ولعل الكثير منه يرجع إلى اصطراع المصالح الحزبية في المجتمع المصري آنذاك . وإلى تدخلات « القصر الملكي » في السياسة ، ورغبته في السيطرة على مقدرات الأمور . وعلى أن يقبض بيد من حديد على مصالح الشخصيات والهيئات ذات النفوذ ، والتأثير ، المتغلغل في نفوس الشعب . ضمانا لبقائه على عرش البلاد . وعلى الأخص كل ما يتصل من ذلك بالأزهر وعلمائه البارزين .

السياسة والأزهر

من القضايا التي يسلم بها الجميع قضية نفوذ الأزهر وتغلغه . وكلمته المسموعة لدى طوائف الشعب ، في مختلف أرجاء الوطن .

ومما لا ريب فيه أن هذه القاعدة الشعبية العريضة كانت تؤيد علماء الأزهر . وتساندهم بكل ما تستطيع من قوة في مجابهة قوى الضغط والإرهاب . والظلم ، والاحتلال الأجنبي ، ومن أدق الأمثلة على ذلك استطاعة العلماء أن يصدروا قرارا نافذا بإقالة والي التركي آنذاك ، باسم الأمة ، وعلى كلمة الدين ، وأمنت الجماهير على ما اتخذته العلماء وساندوه . بل

ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك بمبايعتهم الوالى الجديد الذى اختاره العلماء لهم .
إذ نصبوا عليهم « محمد على » بعد التعاقد معه ومبايعته على تحقيق مطالب
الأمة . وخدمة أهدافها ، وتحقيق الشريعة بين الناس .

و « محمد على » هو جد تلك الأسرة التى أنجبت « أحمد فؤاد » وهو الذى
عاصرت فترة حكمه أحداث الخلافة فى تركيا . وظهور ما يسمى بمشكلة
« ترجمة القرآن »

وعندما أعلن الرئيس « ولسن » مبدأه المشهور ، فى أن لكل أمة الحق فى
تقرير مصيرها بنفسها ، تشكل وفد مصر لحضور « مؤتمر فرساي » للمطالبة
بتطبيق هذا المبدأ فى مصر ، ولكن الاستعمار حال دون دخول وفد « مصر »
قاعة المؤتمر .

وكانت النتيجة أن أعلن « الأزهر » تتبعه الأمة كلها ثورة دينية وطنية ضد
الاستعمار الانجليزى قاد حركتها العلماء وطلاب الأزهر ، وتحول « الجامع
الأزهر » نفسه - فضلا عن رسالته فى العبادة والتعليم - إلى مركز للاجتماعات
والمؤتمرات الوطنية والدينية ، وفيها ترسم الخطط والتنظيمات ، وظلت تلك
الثورة متأججة حتى تكللت بالنجاح ، وحققت الحركة أهدافها ، فخضعت
« انجلترا » للإرادة المصرية ، وأعلنت فى ٢٨ من شهر فبراير سنة ١٩٢٢م حق
« مصر » فى أن تحكم نفسها بنفسها كدولة مستقلة « ذات سيادة » .

ثم كانت من نتائج نجاح تلك الثورة أن أعلنت « مصر » ملكية ، بعد أن
كانت ولاية تابعة لتركيا . وتحول الوالى عليها من « احمد فؤاد » إلى أن لقب
نفسه بـ « الملك فؤاد » .

ويغلب على ظنى أن هذا العرض السريع الموجز للأحداث يكفيننا لإلقاء
بعض الضوء على أهمية « الأزهر » التاريخية والوطنية آنذاك . ولعل فى ذلك
أيضا ما يمكن أن يفسر لنا مدى حرص الملك « احمد فؤاد » وإصراره على أن

تبقى في يده وحده سلطة تعيين شيخ الأزهر وكبار علمائه ، عندما فكرت اللجنة المشكلة لوضع دستور للبلاد في نقل هذه السلطة من يد الملك ، إلى الحكومة والبرلمان . وهما الهيئتان الممثلتان للأمة .

ولم تكن الحكومات المتعاقبة على الحكم بغافلة عن دور « الأزهر » في البلاد وخطورته . ومدى قدرته في تثبيت دعائمها ، واستقرارها في الحكم . ورضى الشعب عنها ، وهو أيضاً لديه الوسائل الميسرة الكفيلة بالإطاحة بها عندما يريد . ذلك لأن « الأزهر » حينئذ هو الهيئة العلمية الوحيدة . ذات الطابع الإسلامي السياسي . المنظمة ، المنتشرة في كل فجاج الأرض . ودعائه يرودون القرى شرقاً وغرباً ، وكل عضو أزهري بارز فيه يتدخل في أمور الدولة وسياستها . ويبذل اهتماماً بالغاً بأمور المسلمين ومصالحهم . فهو يراقب ويتابع سياسة الحكام ، ومحاسبهم على نزواتهم وأخطائهم إذا ما ارتكبوها .

من هنا كان اهتمام الحكومات بالأزهر اهتماماً بالغاً ، وتطلعت أنظارها إلى أن تقرب إليها كبار الشخصيات الموجهة فيه . لتضمن لنفسها شيئاً من نفوذه ، الذي يركن إليه الشعب ، ويطمئن له ، ثم لتعمل على استغلال كلمته المسموعة عند الجماهير .

فلم يكن من الغريب أن تتجه كل حكومة إلى استمالة هذا النفوذ ، وأن تضم إلى جناحيها هذه الكلمة المسموعة^(١)

من أجل ذلك بدأ الصراع بين الحكومات والملك . . كل يريد أن يحظى بالأزهر وموافقته وتأييده لجانبه ، فأخذت الحكومات تتحايل لتقييد سلطة الملك على الأزهر ، حتى تحتفظ لنفسها بشيء من السلطة والنفوذ عليه .

(١) راجع : السياسة والأزهر . للدكتور فخر الدين الظواهري . ص ٣٥ .

وفي عهد حكومة « عبد الخالق ثروت » صدر القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧ ، بشأن تنظيم سلطة الملك في تعيين الرؤساء الدينيين ، ونصبت المادة الأولى منه على أن « تعيين » شيخ الأزهر « يكون بأمر ملكي » بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء »

ثم جاءت « حكومة الائتلاف » برئاسة « مصطفى النحاس » وقد مثل فيها « حزب الأحرار الدستوريين » « محمد محمود » و « احمد خشبة » - وهما من أصدقاء الشيخ محمد مصطفى المراغي - و « المراغي » آنذاك زعيم أزهري . يطوى جوانحه على ثورة فكرية تهدف إلى إصلاح الأزهر ، وتغيير نظام الدراسة فيه ، ووضع مناهجه من جديد على أسس تساعد على بناء الشخصية الإسلامية الصحيحة ، التي تقوى على سلوك مناهج الاجتهاد في مسائل الدين والعلم . متأثراً في ذلك بأستاذه : « جمال الدين » و « محمد عبده » .^(١)

ورأى الشيخ « المراغي » بثاقب فكره : أن في اشتراك كل من الحكومة والملك في شئون الأزهر ما يبعد عنه استبداد أى منها بشئونه . وأنه يمكن استغلال الصراع القائم بينهما لمصلحة الأزهر .

من هنا جاءت موافقته على مشروع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧م حيث تعتبر من وجهة نظره ضرباً لعصفورين بحجر واحد .

ولما صدر قرار تعيين الشيخ « المراغي » شيخاً للأزهر في مايو سنة ١٩٢٨ واتته الرياح بما يشتهي ، حيث تولى صديقه « محمد محمود » رئاسة الوزارة ، فانتهمز « المراغي » تلك الفرصة ، وشكل لجنة لوضع مشروع قانون « إصلاح الأزهر » .

واجتمع لذلك مجلس الوزراء مرتين لدراسة المشروع ثم لإقراره . وقدم للملك لاعتماده والتصديق عليه .

(١) راجع الشيخ المراغي . للاستاذ أبو الوفا المراغي ص ٢ وما بعدها .

ولما كان من ضمن المواد المنصوص عليها في هذا المشروع : اعتراف الأزهر بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧ ، والذي يشرك الحكومة مع الملك في شئون الأزهر . فقد فجع الملك في هذا المشروع ، الذي ينتقص من سلطته في أعز مركز يهتم به . ويحرص على أن يظل في قبضة يده ، تدعيماً للملكه ، وتثبيتاً لدعائم سلطته وبقائه على العرش .

ورفض الملك اعتماد مشروع «اصلاح الأزهر» الذي تقدم به الشيخ المراغى . فاحتج الشيخ على هذا التصرف وقدم استقالته .

واختار الملك توقيتاً معيناً أعلن فيه قبول استقالة « الشيخ المراغى » وهو الثامن من اكتوبر سنة ١٩٢٩ م ، ليلة الاحتفال بعيد جلوسه على العرش - وكان في التاسع من اكتوبر - إشعاراً باستقرار ملكه بهذا القرار . ورمزاً لتدعيم سلطته وسطوته .^(١)

وتلفت الملك فيمن حوله باحثاً عن الشخصية البديلة . التي تحل محل « المراغى » فعثر على ضالته المنشودة في الشيخ « الظواهري » الذي كان آنذاك - يكثر من التحرك في أوساط « الطرق الصوفية » ويدعو للطريقة « الشاذلية » ويدفع طلاب الأزهر إلى الانضمام إليها^(٢) .

فاكتسب بهذا النشاط اسماً لامعاً ، وثقة كبيرة ، بين كبار شيوخ الطريقة ، الذين كانوا بدورهم يتسابقون في تقديم العون له ، وعلى الرغم من كل ذلك ، فالشيخ « الظواهري » من الشخصيات الأزهرية . المعروفة بالاتصالات الوثيقة بالقصر ، وبالإخلاص للعرش ، منذ عصر الخديو « عباس »^(٣)

(١) السياسة والأزهر . د . فخر الدين الظواهري . ص ٧١ .

(٢) السياسة والأزهر . د . فخر الدين الظواهري ص ١٤١ .

(٣) السياسة والأزهر . ص ١٦٥ .

من أجل ذلك صدر قرار تعيينه شيخاً للأزهر . في العاشر من أكتوبر سنة ١٩٢٩م وكان من رأى « الظواهري » أن مصلحة الأزهر يجب أن تبقى في تبعيته للقصر ، وألا تتدخل الحكومة في شئونه .

ويسرع الشيخ الجديد في تقديم مشروع « تنظيم الأزهر » وهو نفس المشروع الذي تقدم به « الشيخ المراغي » بعد أن استبعد منه المادة الخاصة باعتراف الأزهر بالقانون (١٥) لسنة ١٩٢٧ والذي يقضي بإشراك الحكومة مع الملك في شئون الأزهر^(١) .

و «الظواهري» بهذا الإجراء يحقق رغبة القصر في احتضان الأزهر ، وتأكد قبضته عليه ، تدعيماً لسلطة الملك ، وبناء على ذلك صدر القانون (٤٩) لسنة ١٩٣١ بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .



ولم يستمر «الظواهري» في مشيخة الأزهر ، فقد ثار عليه الطلاب . وهجموا عليه في مكتبه ، وحطموا أثاثه . ولما حاول وقف الدراسة في الأزهر هددته الحكومة بوقف المرتبات ، فاضطر إلى الاستقالة في إبريل سنة ١٩٣٥م .

وجاء «المراغي» مرة أخرى إلى المشيخة في ١٢ من مايو سنة ١٩٣٥م ، فألغى قرارات «الظواهري» وأعاد القانون الذي كان قد أعدده سنة ١٩٢٨م مع ادخال بعض التعديلات عليه ، وأطلق عليه القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦^(٢) ، بإعادة تنظيم الأزهر .

وكان من بين المشروعات التي كان « الشيخ المراغي » يتبناها آنذاك ، ويدعو جهده إليها « مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات

(١) الشيخ المراغي . ص ١٥ .

(٢) الجامع الأزهر .. نبذة في تاريخه للشيخ محمد أبو لعيون . ص ٤٩ .

الأجنبية » قياما بواجب تبليغ الرسالة « وهو أوجب الواجبات على الأزهر ، وللقضاء على ما ازدحمت به الأسواق العالمية ، في دنيا الشرق والغرب من ترجمات ، مليئة بالأخطاء والأوهام ، والتي حشد فيها المبشرون كل ما قدروا عليه من تشويه للإسلام » وتنفير للناس منه .

فلما تولى « مشيخة الأزهر » تقدم بمشروعه ، الذي أشرك فيه الحكومة مع « وزارة المعارف » في تنفيذه .

وفيما يلي نعرض نص مذكرة « الشيخ المراغي » إلى رئيس مجلس الوزراء .
التي قال فيها بعد الديباجة :

« اشتغل الناس قديما وحديثا بترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات المختلفة ، وتولى ترجمته أفراد يجيدون لغاتهم » ولكنهم لا يجيدون اللغة العربية . ولا يفهمون الاصطلاحات الإسلامية . الفهم الذي يمكنهم من أداء معاني القرآن على وجه صحيح .

لذلك ، حدث في التراجم أخطاء كثيرة ، وانتشرت تلك التراجم ، ولم يجد الناس غيرها ، فاعتمدوا عليها في فهم أغراض القرآن الكريم ، وفهم قواعد الشريعة الإسلامية . فأصبح لزاما على أمة إسلامية كالأمة المصرية ، لها المكان الرفيع في العالم الإسلامي أن تبادر إلى إزاحة هذه الأخطاء ، وإلى إظهار معاني القرآن الكريم نقية في اللغات الحية لدى العالم .

ولهذا العمل أثر بعيد في نشر هداية الإسلام بين الأمم ، التي لا تدين بالإسلام . ذلك أن أساس الدعوة إلى الدين الإسلامي إنما هو الإدلاء بالحجة الناصعة ، والبرهان المستقيم ، وفي القرآن من الحجج الباهرة ، والأدلة الدامغة ما يدعو الرجل المنصف إلى التسليم بالدين « والإذعان له .

وفائدة أخرى للأمم الإسلامية التي لا تعرف العربية « وتشرب أعناقها إلى اقتطاف ثمرات الدين من مصدرها الرفيع ، فلا تجد أمامها إلا تراجم قد

ملكت بالأخطاء ، فإذا ما قدمت لها ترجمة صحيحة تصدرها هيئة لها مكانتها الدينية في العالم . أطمأنت إليها وركنت إلى أنها تعبر عن الوحي الإلهي تعبيرا دقيقا .

ونرى أن عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد . الذي تمت فيه أعمال جليلة لخير الإسلام والمسلمين خليق بأن يتم فيه هذا المشروع الجليل . أطال الله بقاء جلالاته نصيرا للعلم والدين .

لذلك . اقترح أن يقرر مجلس الوزراء « ترجمة معاني القرآن الكريم » ترجمة رسمية ، على أن تقوم بذلك مشيخة الأزهر بمساعدة « وزارة المعارف » . وأن يقرر مجلس الوزراء الاعتماد اللازم لذلك المشروع الجليل . فأرجو النظر في هذا .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام .

شيخ الجامع الأزهر

وقدمت « وزارة المعارف » بناء على ذلك مقترحاتها . في الشروط التي يلزم توافرها في اللجان التي ستتولى إعداد وتحديد « معاني القرآن الكريم » التي يراد ترجمتها ، ثم في اللجان التي ستقوم بالترجمة والمراجعة . والصياغة ، وحسن تنسيق الأسلوب .

ثم صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد مشروع « ترجمة معاني القرآن » وكان نصه :

« بعد الاطلاع على كتاب فضيلة شيخ الأزهر ، وكتاب وزير المعارف العمومية . بشأن ترجمة معاني القرآن الكريم .

ومع تقدير مجلس الوزراء لمشقة هذا العمل وصعوبته . ومنعا لأضرار التراجم المنتشرة الآن .

رأى « مجلس الوزراء » بجلسته المنعقدة في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ الموافقة على « ترجمة معاني القرآن الكريم » ترجمة رسمية ، تقوم بها مشيخة الأزهر « بمساعدة وزارة المعارف العمومية

وذلك وفقا لفتوى « جماعة كبار العلماء » وأساتذة « كلية الشريعة »

الترجمة بين المراغى والظواهرى

لعله قد صار من الواضح لدينا أن الجو السياسى الذي تحرك فيه الأزهر ، والصراع بين القصر وبين الحكومات كان له أثر كبير في توتر المشاعرين كل من الشيخين « المراغى » و « الظواهرى » فكل منهما يلقف دور الآخر ، وظل الأمر بينهما على هذه الوتيرة حتى ظهر في الأفق « مشروع ترجمة معاني القرآن » وأراد الشيخ « الظواهرى » أن يستغل هذا المشروع للطعن في شخصية « المراغى » وتشويه ما يتمتع به من إجلال وتعظيم لدى الحكومة والشعب . وعلى الرغم من أن المشروع قد عرض على « جماعة كبار العلماء » ووافقت أغلبية الأعضاء عليه ، وفيهم من أسرة « الظواهرى » نفسها الشيخ « محمد الشافعى الظواهرى » فضلا عن كبار الشخصيات العلمية البارزة في الجماعة .

إلا أن الشيخ « الظواهرى » أخذ يعمل فكره حتى أجهدته في تمحل التعلات ، وتكلف خلق الاعتراضات التي يمكن أن ينظمها كتنتاج غير مرضية ، مترتبة على ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية .

ثم إنه أبعد وأغرق في هذا المجال ، حتى بدا متناقضا مع نفسه « وبادر فضيلته بالطعن في القرار ، فأرسل إلى رئيس مجلس الوزراء كتابا ضمنه ما يريد من عدم ثقته في قرار جماعة كبار العلماء^(١)»

(١) « السياسة والأزهر » ص ٣٥٠ ، والكتاب المذكور مؤرخ في ١٣ من المحرم سنة ١٣٥٥ وقد وقع عليه فضيلته بصفته شيخا للأزهر « ورئيسا لهيئة كبار العلماء (سابقا) .

ونورد فيما يلي الشبه التي أثارها فضيلته ضد مشروع الترجمة .

١ - جاء في قرار مجلس الوزراء الذي أقر المشروع : أن الترجمة ستتناول

معاني القرآن . . آية . . آية . وسورة . . سورة ، وهذا في رأينا يتنافى مع فكرة ترجمة المعاني الإجمالية للقرآن ، كما قيل ، وإلا فما كان هناك داع للنص على ترتيب الآيات والسور .

« على أننا نعتقد أن ترجمة أي مقال » من لغة إلى لغة ، لا يكون في الحقيقة إلا للمعنى ، ولذلك فقولهم : إن الترجمة المطلوبة هي لمعنى القرآن ، إنما هو مغالطة ، لأنها في الواقع » ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه ، كأي ترجمة أخرى لأى موضوع آخر » وخصوصا مع ترتيب الترجمة آية . . آية » وسورة سورة ، مع آيات وسور القرآن » كما جاء في قرار مجلس الوزراء .

٢ - لقد قيل : إن الشيخ « المراغي » لا يمانع - بعد هذه الاعتراضات - في تسميتها « ترجمة تفسير معاني القرآن » ، ومع أن هذا أكثر قبولا من غيره ، إلا أنه يستدعى إيجاد تفسير مجمع عليه ، له صفة الاستقرار ، وهذا صعب الحصول ، فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون في زمن ما » لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمن ، نظرا للاكتشافات العلمية التي تستجد » فتغير في الأفكار والمعلومات ، وتغير تبعا في التفسير .

٣ - على أنه ما دام الشيخ « المراغي » قد غير رأيه ، من ترجمة معاني القرآن إلى ترجمة تفسير معاني القرآن » مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه فما هو المانع من كتابة هذه التعاليم في كتاب يسمى مثلا « تعاليم الإسلام » وترجم إلى اللغات الأجنبية ؟ فيؤدي الغرض ، بدون إقحام كلمة « القرآن » وما يترتب على هذا الإقحام من الخطر .

٤ - أما القول : بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاؤها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة ، لنناهض بها أخطاء الترجمات الأخرى غير الرسمية ، فإننا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يهتمون الشيخ « المراعى » بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه ، وليس تفسيره ، لأن هذه الترجمات التى يقول الشيخ « المراعى » إنه يريد مناهضتها هى ترجمات للقرآن نفسه ، وليس لتفسيره .

٥ - على أننا نخشى أيضاً أن يكون الخطأ فى هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها تثبيتاً وتوكيداً رسمياً للخطأ ، أو التغير أو التشويه ، الذى لا بد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا - فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر .

٦ - وإننا لنرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات غير الصحيحة ، هو مصادرة هذه الترجمات ، وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم ، فإن هذا أقطع فى محو أثرها من ترجمة أزهرية ، قد لا تزيل أثر تلك الترجمات الأخرى ، بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل ، وزيادة التشكك وهى على أى حال لا تمنع انتشارها (١) ويمكننا تلخيص وتنظيم عرض هذه الشبه التى أثارها الشيخ « الظهورى » فى الأمور التالية :

اولاً : أنه يرى أن فى الدعوة إلى ترجمة معانى القرآن ، مغالطة وأن حقيقة الأمر هى ترجمة للقرآن ، وأدلة ذلك عنده :

(أ) أن هذه الترجمة ستكون بترتيب القرآن آية آية ، وسورة سورة .

(ب) أن الترجمة فى حقيقة أمرها ، لا تكون إلا لمعانى الكلمات فترجمة معانى القرآن ، هى ترجمة للقرآن نفسه .

(ج) أنه يراد بها دفع الترجمات الخاطئة ، وتلك ترجمات للقرآن نفسه .

(١) راجع « السياسة والأزهر » ص ٣٥١ وما بعدها .

ثانيا : أن ترجمة تفسير معانى القرآن متعذرة ، وأدلة ذلك عنده :
 (أ) أن الأمر يستدعى وجود تفسير مجمع عليه ، وهو متعذر .
 (ب) أن يكون للتفسير صفة الاستقرار وعدم التغير ، ويصعب تحقيق ذلك « لأن التفاسير تتغير بتغير الزمن .
 (ج) أن مراد الله قد يكون غير ما يريده المفسرون .

ثالثا : أن ترجمة تفسير معانى القرآن يشعر بأن المراد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه « فما المانع من جمع هذه التعاليم والأحكام فى كتاب وترجمته .

رابعا : نخشى وقوع الخطأ فى الترجمة الرسمية ، فىكون تثبيتا وتوكيدا لهذا الخطأ

والرأى الصواب - عند الظواهرى - : هو جمع الترجمات من كل بلاد العالم وإتلافها ، لأن ذلك أقطع فى محو آثارها .

الشبهة الظواهريّة في الميزان

أما الشبهة الأولى : التى اتهم فيها المشروع بالمغالطة ، فواضح أن المغالطة مردودة عليه فى اتهامه ؛ ذلك أن المشروع قد نص فيه على تأليف لجنة من كبار العلماء يعهد إليها تحديد معانى القرآن الكريم ، التى يراد نقلها إلى اللغات « بأسلوب موجز وواضح » يمكن ترجمته .

فهل ترجمة هذه المعانى التى ستضعها اللجنة « وترجمة هذا التفسير الموجز الذى ستصوغه بأسلوبها ، يعتبر ترجمة للمعانى المفهومة من القرآن ؟ أم أن فى الأمر مغالطة وخداعا كما يظن فضيلته ؟ !

على أن ترجمة القرآن ، بمعنى ترجمة المعانى التى يمكن أن يفهمها المفسر منه على نسق ما أوضحناه فى نوع « الترجمة المعنوية شبه المساوية » يفترق عن الترجمة الأخرى اللامكنة ، والتى تكون بتبديل لفظ مكان لفظ يؤدى أدنى أدنى من

جميع الوجوه ، فقد اتفق الجميع على استحالتها في كل القرآن وعلى عدم جوازها .

والشبهة الثانية :

وهي أن ترجمة تفسير معاني القرآن يستدعى أن يكون التفسير جامعا لثلاثة شروط هي :

١ - أن يكون مجمعا عليه .

٢ - أن يكون مستقرا غير متغير بتغير الزمن .

٣ - أن يكون ما يتضمنه هو عين مراد الله من الكلمات القرآنية .

وإلا ، فإذا لم تتحقق فيه هذه الشروط امتنعت الترجمة عنده .

فنحن نقول : إن تفسير القرآن الكريم هو ترجمة له بلغة الأصل ، فيجب على رأيه - أن تتحقق فيه هذه الشروط ، وإلا فينبغي أن يتوقف العلماء عن تفسير القرآن الكريم .

ولاشك أن ما ذهب إليه الشيخ « الظواهرى » رأى غير مقبول ، فلا يوجد في العالم الإسلامى حتى اليوم تفسير مجمع عليه ، ولم يتفقوا على أن هناك تفسيرا مستقرا ثابتا غير قابل للتغير .

ثم إن قمة الشطط في رأى اشتراطه أن يتضمن التفسير حقيقة مراد الله من الكلمات القرآنية !!

ومن للمسلمين جميعا بتحقيق هذا الشرط !!؟ لا ريب أن من يستطيع ذلك هو الله نفسه - سبحانه وتعالى - أو رسوله الأمين ﷺ بواسطة الوحي .

ألا فليُحَرِّم التفسير إذاً على العالم الإسلامى ، وعلى المسلمين ، حتى يفسر الله تبارك وتعالى - بنفسه كلماته إلى الناس ، أو يرسل وحيه إلى رسوله بالتفسير ، ليبلغه للناس ، وأنى يكون ذلك بعد انقضاء زمن الرسالات !!؟

أما الشبهة الثالثة :

وهى أن المراد من تفسير معانى القرآن ، ترجمة تعاليم الإسلام وأحكامه ، فيغلب على الظن أنها محاولة من فضيلته لتحويل الأنظار عن موطن الدعوى وانحراف بالقضية إلى غير وجهتها الأصلية .

فقد أوضح المشروع : أن الهدف هو ترجمة معانى القرآن ، للإنذار به وتبليغ الدعوة ، التى هى فرض كفاية على الأمة الإسلامية ، وفرض الكفاية تقوم به طائفة من الأمة ، أعدت نفسها لتحمل مسئولية التبليغ ، والأزهر آنذاك هو موطن فرض الكفاية ، الواجب على الأمة الإسلامية كلها ، فإذا لم يقم بدوره أئمة المسلمون جميعا بتقصيره .

وقد عرضنا فيما سلف آراء الكثيرين من جهابذة الفكر الإسلامى الذين يرون : أنه إذا ترجمت معانى القرآن إلى الأمم الأعجمية ، ليفهموها فقد حصل لهم التبليغ بالقرآن والإنذار به .

ولعل هذا هو المانع الذى يتساءل عنه فضيلته ، والذى يحول دون المضى فى تحويل مشروع ترجمة معانى القرآن ، إلى ترجمة للتعاليم والأحكام الإسلامية فى كتاب .

وأما الشبهة الرابعة :

التى أثار فيها فضيلته احتمال وقوع الخطأ فى الترجمة الرسمية ، فىكون تأكيدا للخطأ ، وتثبيتا له .

فإن هذا الاحتمال أمر فرضى لم يقع بعد ، ولا يمكننا أن نحكم بالموت على مشروع ترجمه القرآن ، وهو أمر مهم للدعوة الإسلامية ، لأن هناك احتمالا بوقوع بعض الأخطاء فيه .

ولو تركنا لأنفسنا العنان ، في مجال الاحتمالات ، لوجب أن نتوقف عن القيام بكثير من الواجبات الإسلامية ، فلتتوقف إذاً عن تعليم القرآن وتعلمه ، لاحتمال وقوع الخطأ عند القراءة والحفظ ، ولنتوقف عن الجهاد في سبيل الله ، لاحتمال وقوع الخيانة من بعض المنافقين ، أو لاحتمال الهزيمة . . . وهكذا . . .

هذا ، فضلاً عن أن هناك من التأكيدات التي وضعها المشروع في تشكيل عدة لجان ، من كبار العلماء للمراجعة مرة بعد مرة ما يرفع هذا الاحتمال . ثم لماذا ننسى أن في العالم الإسلامي كله قدرة على تصحيح بعض الهنات التي قد يحدث وقوعها ، بعد تكرار المراجعات !!

وأخيراً ، فليس هناك أشد على النفس من اقتراحه الذي ختم به قائمة شبهاته ، ويبعد كل البعد عن أن يتقبله عقل أو منطق ، أو أن يتحقق في عالم الواقع ، ذلك هو مطالبته دول العالم : المسلمة منها والمسيحية ، واللا دينية وغيرها ، أن تجمع الترجمات لإتلافها ، فهذا عنده أقطع في محو آثارها !!! فهل يتضح لنا بعد هذا البيان : أن الشطط في الخصومة الشخصية واللدد في العناد ، والتوتر العصبي ، والثورة النفسية ، كانت هي الدافع الحقيقي الذي يقبع وراء شعار « الشبه الظواهرية » ضد مشروع « ترجمة معاني القرآن » ؟!

وأن كل ما تضمنته الشبهات الظواهرية - فيما يغلب على ظني - لا يكاد يندرج فيما يمكن أن يؤمن به الشيخ « الظواهرى » نفسه ، وهو تلك العقلية الكبيرة ، ذات الآفاق الفكرية ، والصوت الذي يدعو إلى الإصلاح منذ نعومه أظفاره .

الحقيقة الواقعة : أن ما أثاره « الشيخ الظواهرى » من شبهات وطعون لم يكن موجهاً إلى مشروع « ترجمة معاني القرآن » بقدر ما كان موجهاً للطعن في

شخصية « المراغى » وتشويهه في المحيط الدينى ، والأوساط العلمية
والسياسية ، وهكذا تعلن الحقيقة ، ويحكم التاريخ ، بعد أجيال مضت
عليهما !!!

* * *

وهناك أسماء أخرى اشتهرت فى المجتمعات العلمية بمعارضتها لمشروع
« ترجمة المعانى القرآنية » من أمثال الشيخ « عنارة » والشيخ « الشاطر »
وغيرهما .

وبدراستنا للبحوث المعارضة التى دللوا بها على وجهة نظرهم لم نجد فيها
شيئاً جديداً ، يخرجها عن دائرة الشبه التى تقدم بها الشيخ « الظواهرى »
ولا تختلف عنه الا فى أساليب العرض ، والتوتر العصبى الذى يشيع فيها بين
سطورها ، وقد تناولناها جميعاً بالدراسة والنقد التفصيلى فى كتابنا « ترجمة
المعانى القرآنية » .

